

Distr.: General
11 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة
حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ماكاريم وييسونو، المقدم وفقاً
لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة
منذ عام ١٩٦٧

موجز

يقدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مكاريم وييسونو، تقريره الأول هذا إلى الجمعية العامة. وهذا التقرير التقني الموجز يستند إلى المشاورات التي عقدها المقرر الخاص مع الدول المعنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهو يوجز الخطوات القادمة نحو الوفاء بالولايات التي حددها قرارا لجنة حقوق الإنسان ٢/١٩٩٣ ومجلس حقوق الإنسان ١/٥.

أولا - مقدمة

١ - عُيِّن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مكاريم ويبيسونو، في ٨ أيار/مايو ٢٠١٤ وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٢/١٩٩٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥. وتولى مهامه في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وهو سادس مقرر خاص يتولى هذه الولاية.

٢ - ويستند هذا التقرير الموجز إلى المشاورات التي عقدها المقرر الخاص مع الدول المعنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وينوي المقرر الخاص القيام بزيارة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في أقرب فرصة لإعداد تقريره الموضوعي الأول الذي سيقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والعشرين في آذار/مارس ٢٠١٥.

ثانيا - الولاية

٣ - أُجملت ولاية المقرر الخاص في قرار لجنة حقوق الإنسان ٢/١٩٩٣ وجددها مجلس حقوق الإنسان في قراره ١/٥.

٤ - وتحديدًا، فإن المقرر الخاص مكلف بالقيام بالأنشطة التالية:

(أ) التحقيق في انتهاكات إسرائيل لمبادئ وقواعد القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛
(ب) تلقي الرسائل، وسماع الشهود، واستخدام أية طرائق إجرائية أخرى يراها ضرورية لإنجاز مهمته؛

(ج) تقديم تقارير بالنتائج التي يتوصل إليها وتوصياته في هذا الشأن إلى لجنة حقوق الإنسان في دوراتها المقبلة، إلى حين انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لتلك الأراضي.

٥ - ولذلك فإن ولاية مجلس حقوق الإنسان^(١) تتمثل بشكل واضح في التحقيق في مزاعم انتهاكات إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي في سياق تواصل احتلال الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧.

(١) عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تولى مجلس حقوق الإنسان دور ومسؤوليات لجنة حقوق الإنسان فيما يتصل بعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثالثا - التعاون

٦ - أبدت إسرائيل في السابق تعاونا كاملا مع المكلف بهذه الولاية. وقد تلقى المقرر الخاص في عام ١٩٩٣ دعوة من وزير الخارجية آنذاك، شمعون بيريز، لزيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٩٤، وأجرى إثرها زيارتين خلال فترة ولايته. وعقد المقرر الخاص في المناسبتين اجتماعات مع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين وممثلين عن منظمات غير حكومية وكيانات تابعة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك مع ضحايا وشهود في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. وسُمح له خلال الزيارتين بالتحرك بحرية كاملة، بما في ذلك الوصول إلى مركز احتجاج إسرائيلي بغرض استجواب محتجزين فلسطينيين بدون حضور أطراف أخرى (انظر E/CN.4/1994/14 و E/CN.4/1995/19).

٧ - وتوقف بعد ذلك التعاون بين إسرائيل والمكلفين بالولاية التاليين بسبب تحفظات ذلك البلد بشأن الولاية، ولكنه سُمح للمقرررين الخاصين (باستثناء المقرر الخاص الخامس) بالوصول إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة^(٢). وكانت قلة التعاون تلك أمرا مأسوفا عليه، نظرا إلى أن تعاون إسرائيل الكامل كان سيمثل إسهاما إيجابيا في تنفيذ الولاية تنفيذًا فعالا ومتوازنا ونزيها. وقد تعاونت السلطات الفلسطينية في جميع الحالات تعاونًا كاملا مع المكلف بالولاية.

٨ - ويسلم المقرر الخاص، بوصفه دبلوماسيا وصحفيًا سابقا، بأن كل سرد يتكون من عنصرين: وقائع وتأويلات. فالمعلومات الواردة في تقارير تنقل معلومات عن مصادر ثانية أو ثالثة هي تقارير تتضمن بالضرورة تأويلات تتأثر بموقف الشخص أو المنظمة المعنية، ولا يمكن أبدا أن تُغني عن الشهادات والمعلومات التي تجتمع في المقابلات وجهًا لوجه مع الأشخاص، أو ممثلي المجتمع المدني، أو ممثلي الحكومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

٩ - والتقارير التي يقدمها المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة تكون أكثر مصداقية عندما يكون بإمكان المكلف بالولاية أن ينقل وجهات النظر الرسمية بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، نقلا موضوعيا حسب

(٢) طردت إسرائيل المقرر الخاص للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤ عند وصوله إلى مطار بن غريون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في محاولة دخوله إسرائيل في مهمة، ورفضت إجراء أي اتصالات معه بعد ذلك (انظر A/HRC/25/67).

الأصول. ولذلك يعتبر المقرر الخاص اجتماعاته مع المسؤولين الإسرائيليين والمحاورين الفلسطينيين عنصرا هاما في أية زيارة قطرية.

١٠ - وسيطلب المقرر الخاص رسميا من حكومتي إسرائيل ودولة فلسطين تيسير قيامه بزيارة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة قبل نهاية عام ٢٠١٤ بغية إعداد تقريره الموضوعي الأول الذي سيقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والعشرين في آذار/مارس ٢٠١٥.

١١ - ومن المؤمل أن تتعاون إسرائيل مع المقرر الخاص الحالي بحسن نية وبنفس مستوى تعاونها مع المقرر الخاص الأول، وتعاونها مؤخرا مع المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق في عام ٢٠١٢، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير في عام ٢٠١١، في سياق زيارتهما إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة (انظر [A/HRC/22/46/Add.1](#)، و [A/HRC/20/17/Add.2](#)، و [E/CN.4/1994/14](#)، و [E/CN.4/1995/19](#)). ويعول المقرر الخاص في هذا الصدد على التسهيلات التي ستقدمها إسرائيل ودولة فلسطين.

١٢ - ويتطلع المقرر الخاص أيضا إلى تلقي ردود بناءة من حكومة إسرائيل على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقارير الموضوعية التي سيقدمها إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة خلال فترة ولايته.

رابعا - المشاورات في جنيف

١٣ - قام المقرر الخاص في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ببعثة إلى جنيف أجرى خلالها مشاورات مع الدول المعنية. وكان الغرض الرئيسي من زيارته هو إجراء اتصالات ومناقشة تنفيذ ولايته مع الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

١٤ - واجتمع المقرر الخاص بالمراقب الدائم لدولة فلسطين وبالممثل الدائم لإسرائيل يومي ٢٤ و ٢٦ حزيران/يونيه على التوالي، وأجرى مع كل منهما مناقشة صريحة ومفتوحة بروح من الشفافية والثقة المتبادلة. وكان الاجتماع مع الممثل الدائم لإسرائيل هاما لأن حكومة إسرائيل كانت قطعت جميع اتصالاتها مع المقرر الخاص السابق لمدة ست سنوات. وأطلع الممثل الدائم لإسرائيل المقرر الخاص على تحفظات بلده بشأن كل من الصياغة المنحازة للولاية وطابعها المفتوح، والتي ترى إسرائيل أنها تسند للمقرر الخاص مهمة التحقيق

في الانتهاكات. وأعرب المراقب لدولة فلسطين عن تأييده الكامل للمقرر الخاص في إنجاز ولايته.

١٥ - واجتمع المقرر الخاص أيضا، في سعيه للاطلاع بنفسه على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحصول على مشورة في الوفاء بولايته بفعالية، بمحاورين آخرين ذوي صلة، منهم رئيس مجلس حقوق الإنسان، ونائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وموظفين آخرين في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وممثلين عن منظمات غير حكومية. وحضر أيضا مناقشة عقدها مجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٧ من جدول أعماله بعنوان "حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة" لمتابعة الموضوع.

١٦ - وأعرب المقرر الخاص في الاجتماعات المذكورة أعلاه عن رغبته في إجراء حوار بناء واعتزامه الشروع في عمله من خلال آليات حقوق الإنسان القائمة والمتاحة للمكلفين بولايات إجراءات خاصة، بما في ذلك من خلال اتصالات في طي الكتمان، بغية تعميق فهم دواعي القلق المتصل بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكد المقرر الخاص مجددا أن اهتمامه يقتصر على تقديم تقييم موضوعي لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقديم توصيات تهدف إلى تحسين حالة تلك الحقوق بالنسبة للفلسطينيين الذي يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي المتواصل. وأشار المقرر الخاص إلى أهمية الوصول إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة كنقطة انطلاق في مهمته، وأعرب عن رغبته الشديدة في القيام بزيارة قطرية في أقرب فرصة.

١٧ - وتلقى المقرر الخاص خلال مشاوراته في جنيف من عددٍ من محاوريه ما يفيد بأن إسرائيل أكدت استعدادها للتعاون والمشاركة بما في ذلك السماح للمكلف بالولاية بإجراء زيارة قطرية.

خامسا - التنفيذ والخطوات القادمة

١٨ - يود المقرر الخاص في هذا التقرير أن يقدم نظرة عامة عن ولايته، وأن يتناول مسألة التعاون، وأن يعرض بإيجاز نتائج المشاورات التي أجراها مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وهو بحاجة إلى مزيد من الوقت ليدرس المسائل المطروحة ويجمع عنها معلومات موثوقة من مصادرها الأولى في زيارة قطرية قبل الشروع في وضع تقرير موضوعي.

١٩ - ويساور المقرر الخاص مع ذلك قلق شديد بسبب المأساة التي يشهدها قطاع غزة. فمنذ أن بدأت إسرائيل عملياتها العسكرية "الجرف الصامد" ليلة ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، يتزايد يوميا وبسرعة عدد القتلى في قطاع غزة من المدنيين بمن فيهم الأطفال، نتيجة القصف الإسرائيلي بالطائرات والدبابات والسفن للمنازل والمستشفيات والمدارس، بما فيها مدارس الأونروا، وغيرها من المنشآت المدنية^(٣). وازدادت وتيرة سقوط الضحايا بعد بداية الهجوم البري في ١٧ تموز/يوليه.

٢٠ - وقد ألحق تدمير الآلاف من المنازل ضررا كبيرا بالأسر في جميع أنحاء غزة^(٣) واضطر مئات الآلاف من السكان إلى مغادرة ديارهم بحثا عن ملجأ في المدارس والمباني الحكومية والمستشفيات وعند الأقارب. وأفادت الأونروا أن عدد من آوهم إلى حد الآن تجاوز عدد من آوهم خلال عملية "الرصاص المصبوب" العسكرية الإسرائيلية (٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ - ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، التي كانت أكثر عمليات العنف فتكا تشهدها غزة منذ عام ١٩٦٧. ويزيد من خطورة الحالة في غزة نقص الوقود، وانقطاع الإمداد بالكهرباء والماء، وقلة اللوازم الطبية وغيرها من الضرورات الأساسية للسكان المدنيين.

٢١ - وتلقى المقرر الخاص العشرات من التقارير عن مزاعم بانتهاك إسرائيل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، استنادا إلى رصد وتوثيق قام به بشجاعة مدافعون عن حقوق الإنسان في غزة، يعملون بدون كلل ويعرضون حياتهم للخطر للفت انتباه العالم إلى تلك المآسي.

٢٢ - وفي ضوء خطورة الحالة هذه، أدى المقرر الخاص زيارة استثنائية إلى جنيف في ٢٣ تموز/يوليه لحضور الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأدلى خلال الدورة ببيان نيابة عن لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة حث فيه على إجراء تحقيقات فورية ودقيقة ومستقلة في جميع الحالات الإصابات التي أسفرت عن قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، وفي الدمار الذي لحق بجميع المساكن والمنشآت الحيوية المدنية من جراء العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة، وفي عمليات إطلاق الصواريخ على إسرائيل من طرف مجموعات مسلحة فلسطينية.

(٣) مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية، تقرير عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤. متاح في الموقع www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_07_08_2014_pdf.

٢٣ - والمقرر الخاص يدرك تماما صعوبة التحديات التي تنتظره في تنفيذ ولايته. وسيبذل مع ذلك قصاره للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية المزعومة، بحياد وموضوعية وبدون آراء مسبقة، وعلى أساس الوقائع ومن منظور القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢٤ - وسيقدم المقرر الخاص في تقارير قادمة استنتاجات وتوصيات يمكن أن تسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان للضحايا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهو يأمل أن تسهم تقاريره القادمة في إيجاد شكل من أشكال المحاسبة على تلك الانتهاكات، ومنع تكرارها في نهاية المطاف. وهو شديد الاقتناع بأن بناء سلم دائم لن يكون إلا على أساس احترام حقوق الإنسان وكرامته.

٢٥ - ويحيط المقرر الخاص علما بقرار مجلس حقوق الإنسان د-١/٢١ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، وهو يتطلع إلى الوصول بدون عوائق إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وإلى تعاون السلطات المعنية معه في سياق أدائه لولايته.